بيان من الحكومة المصرية بقلم الرئيس يعرض لأحداث العدوان
ويدين المعتدين فى ١٩٥٦/١١/١٧

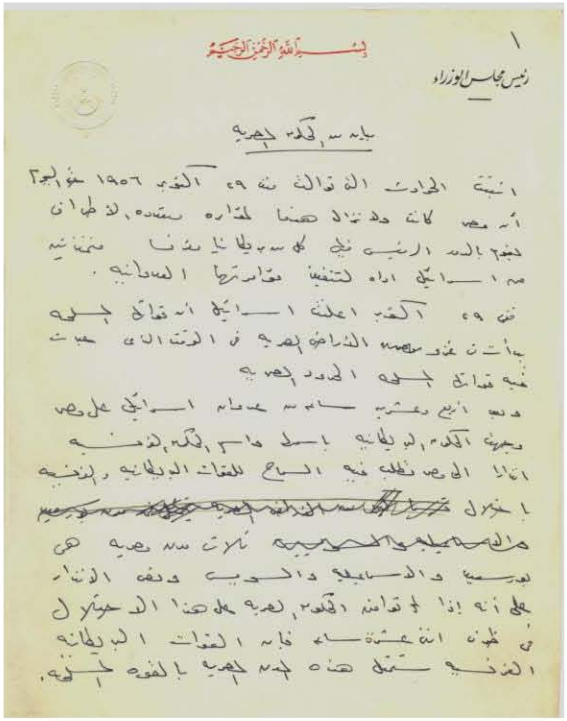

بيان من الحكومة المصرية

أثبتت الحوادث التى توالت منذ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ حتى اليوم، أن مصر كانت ولا تزال هدفا لمؤامرة متعددة الأطراف، يقوم بالدور الرئيسى فيها كل من بريطانيا وفرنسا، متخذين من اسرائيل أداة لتنفيذ مؤامرتهما العدوانية.

ففى ٢٩ أكتوبر، أعلنت اسرائيل أن قواتها المسلحة بدأت فى غزو الأراضى المصرية، فى الوقت الذى عبرت فيه قواتها المسلحة الحدود المصرية.

وبعد أربع وعشرين ساعة من عدوان اسرائيل على مصر، وجهت الحكومة البريطانية – باسمها واسم الحكومة الفرنسية – انذارا الى مصر؛ تطلب فيه السماح للقوات البريطانية والفرنسية باحتلال ثلاث مدن مصرية؛ هى بورسعيد والاسماعيلية والسويس.

ونص الانذار على أنه اذا لم توافق الحكومة المصرية على هذا الاحتلال فى ظرف اثنتى عشرة ساعة، فإن القوات البريطانية الفرنسية ستحتل هذه المدن المصرية بالقوة المسلحة.

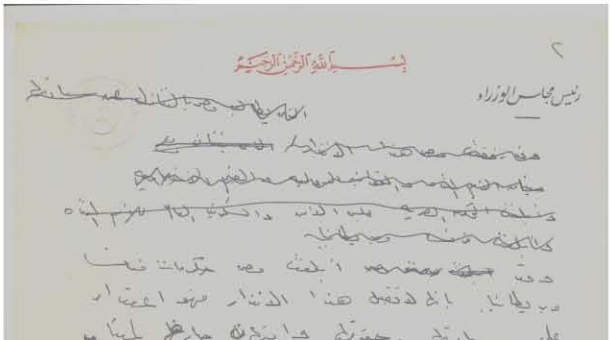

وقد أبلغت مصر حكومات فرنسا وبريطانيا بأنها لا تقبل هذا الإنذار؛ فهو اعتداء على سيادتها وحقوقها، وامتهان صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وأكدت أنها ستدافع عن سيادتها وحقوقها. كما طالبت مصر باجتماع مجلس الأمن فورا؛ للنظر فى العدوان الذى هددت به فرنسا وبريطانيا، واحتفظت مصر بحقها فى الدفاع عن نفسها ضد العدوان الفرنسى البريطانى المنتظر.

وفى نفس اليوم، اجتمع مجلس الأمن لبحث العدوان الاسرائيلى على مصر، وأصدر قرارا بوقف القتال، بناء على طلب الولايات المتحدة، ولكن بريطانيا وفرنسا اعترضتا على القرار الأمريكى، أى أنهما أعلنتا موافقتهما على ما تقوم به اسرائيل من عدوان وغزو للأراضى المصرية.

وقد تعرضت مصر لعدوان غادر من بريطانيا وفرنسا، فى الوقت الذى كانت تدافع فيه عن نفسها ضد العدوان الاسرائيلى؛ اذ قامت الطائرات البريطانية الفرنسية يوم ٣١ أكتوبر بالقاء القنابل على المدن المصرية؛ القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس والاسماعيلية، كما هاجمت المطارات المدنية والعسكرية.

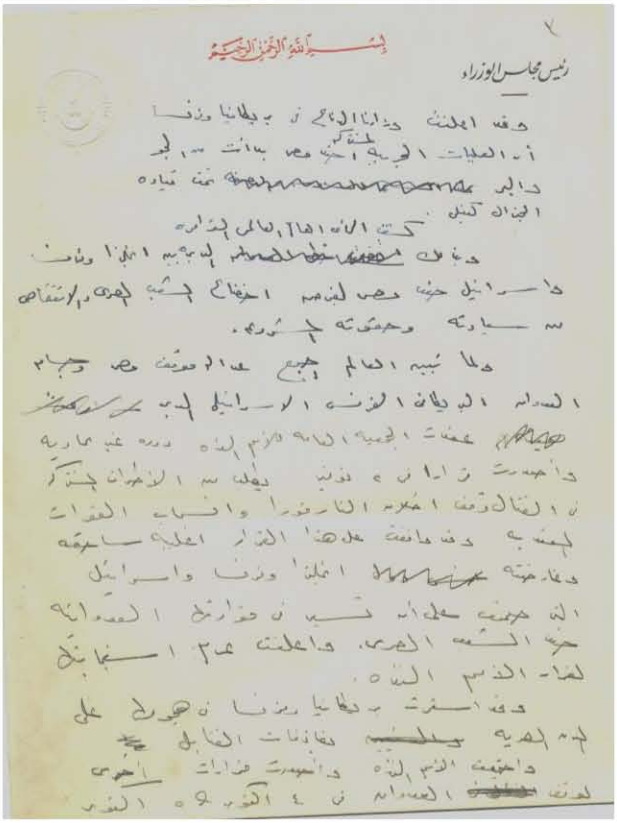

وقد أعلنت وزارتا الدفاع فى بريطانيا وفرنسا؛ أن العمليات الحربية المشتركة ضد مصر بدأت من الجو والبر، تحت قيادة الجنرال كيتلى.

وبذلك كشف الرأى العام العالمى المؤامرة المدبرة بين انجلترا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر؛ بغرض إخضاع الشعب المصرى، والانتقاص من سيادته وحقوقه المشروعة.

ولما تبين العالم أجمع عدالة موقف مصر وجسامة العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى المدبر، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة غير عادية، وأصدرت قرارا فى ٢ نوفمبر؛ يطلب من الأطراف المشتركة فى القتال وقف إطلاق النار فورا، وانسحاب القوات المعتدية. وقد وافقت على هذا القرار أغلبية ساحقة، وعارضته انجلترا وفرنسا وإسرائيل، التى صممت على أن تسير فى مؤامرتها العدوانية ضد الشعب المصرى، وأعلنت عدم استجابتها لقرار الأمم المتحدة.

وقد استمرت بريطانيا وفرنسا فى هجومهما على المدن المصرية بقاذفات القنابل.

واجتمعت الأمم المتحدة، وأصدرت قرارات أخرى لوقف العدوان فى ٤ أكتوبر & ٥ أكتوبر

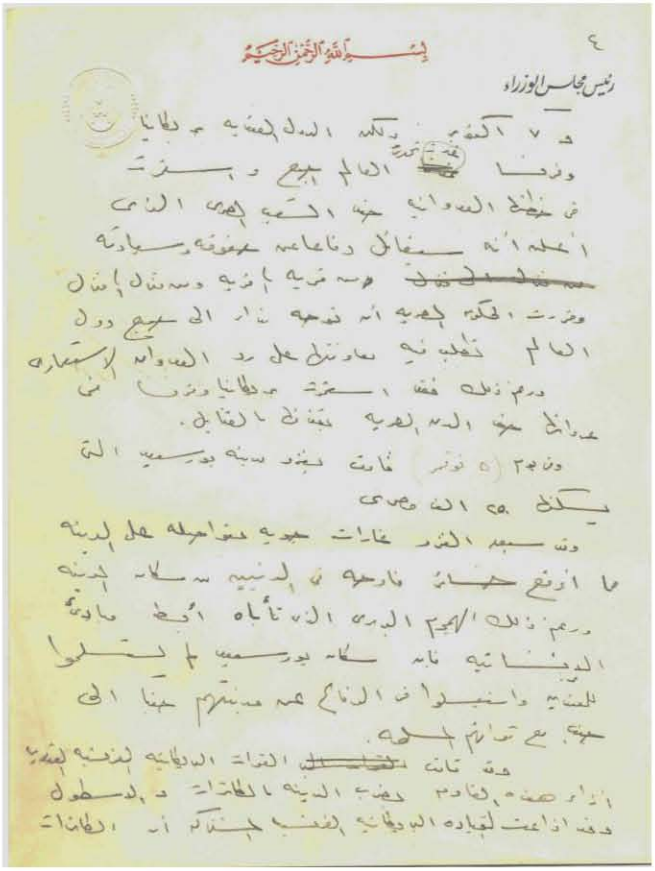

و٧ أكتوبر، ولكن الدولتين المعتديتين – بريطانيا وفرنسا – تحدتا العالم أجمع، واستمرتا فى خطتهما العدوانية ضد الشعب المصرى، الذى أعلن أنه سيقاتل دفاعا عن حقوقه وسيادته، من قرية إلى قرية ومن منزل إلى منزل.

وقررت الحكومة المصرية أن توجه نداءا إلى جميع دول العالم؛ تطلب فيه معاونتها على رد العدوان الاستعمارى.

ورغم ذلك فقد استمرت بريطانيا وفرنسا فى عدوانهما ضد المدن المصرية، بقذفها بالقنابل.

وفى يوم ٥ نوفمبر قامتا بغزو مدينة بورسعيد، التى يسكنها ٢٥٠ ألف مصرى.

وقد سبق الغزو غارات جوية متواصلة على المدينة؛ مما أوقع خسائر فادحة فى المدنيين من سكان المدينة.

ورغم ذلك الهجوم البربرى، الذى تأباه أبسط مبادئ الإنسانية، فإن سكان بورسعيد لم يستسلموا للمعتدين، واستبسلوا فى الدفاع عن مدينتهم، جنبا إلى جنب مع قواتهم المسلحة.

وقد قامت القوات البريطانية الفرنسية المعتدية، إزاء هذه المقاومة؛ بضرب المدينة بالطائرات والأسطول.

وقد أذاعت القيادة البريطانية الفرنسية المشتركة أن الطائرات

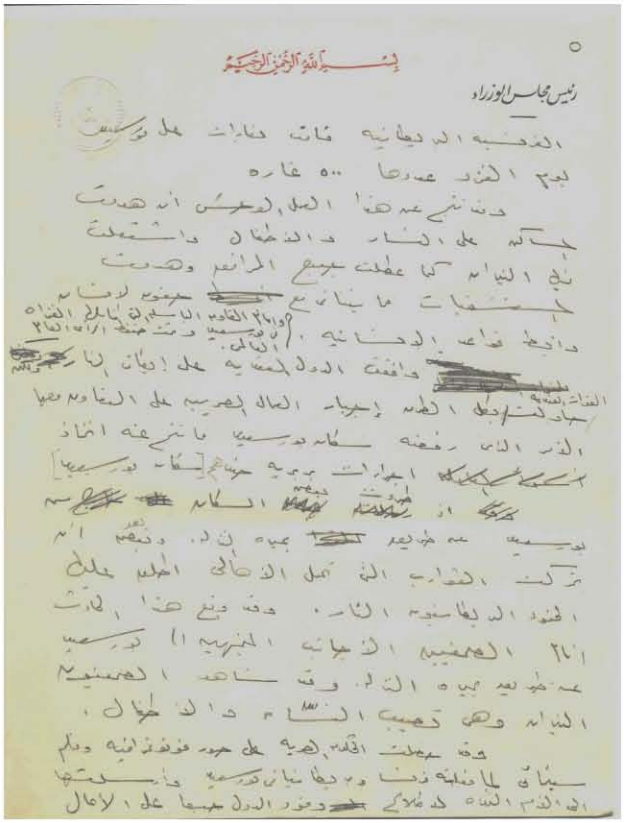

الفرنسية البريطانية قامت بغارات على بورسعيد يوم الغزو؛ عددها ٥٠٠ غارة.

وقد نتج عن هذا العمل الوحشى؛ أن هدمت المساكن على النساء والأطفال، واشتعلت فيها النيران، كما عطلت جميع المرافق، وهدمت المستشفيات؛ مما يتنافى مع حقوق الإنسان وأبسط قواعد الإنسانية.

وأمام المقاومة الباسلة التى قابلها الغزاة فى بورسعيد، وتحت ضغط الرأى العام العالمى؛ وافقت الدول المعتدية على ايقاف النار، ولكن حاولت القوات المعتدية بكل الطرق إجبار العمال المصريين على التعاون معها، الأمر الذى رفضه سكان بورسعيد؛ مما نتج عنه اتخاذ إجراءات بربرية ضدهم (سكان بورسعيد)..

اذ طردت بعض السكان من بورسعيد عن طريق بحيرة المنزلة. وبعد أن تحركت القوارب التى تحمل الأهالى، أطلق عليها الجنود البريطانيون النار. وقد وقع هذا الحادث أمام الصحفيين الأجانب، المتجهين الى بورسعيد عن طريق بحيرة المنزلة. وقد شاهد الصحفيون النيران وهى تصيب النساء والأطفال.

وقد حصلت الحكومة المصرية على صور فوتوغرافية وفيلم سينمائى، لما فعلته فرنسا وبريطانيا فى بورسعيد، وأرسلتها الى الأمم المتحدة؛ لاطلاع وفود الدول جميعا على الأعمال

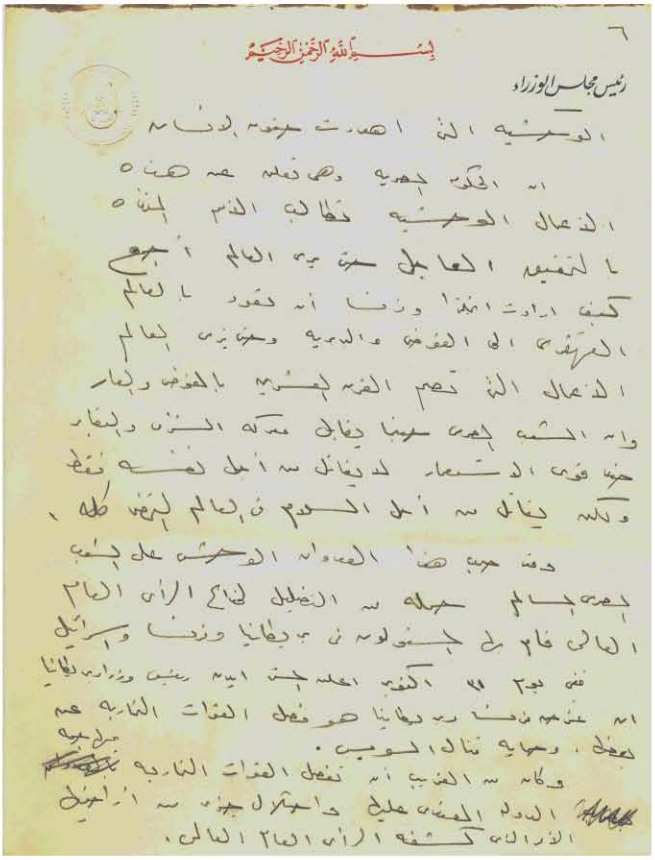

الوحشية التى أهدرت حقوق الإنسان.

إن الحكومة المصرية، وهى تعلن عن هذه الأعمال الوحشية؛ تطالب الأمم المتحدة بالتحقيق العاجل؛ حتى يرى العالم أجمع كيف أرادت انجلترا وفرنسا أن تعود بالعالم القهقرى إلى الفوضى والبربرية، وحتى يرى العالم الأعمال التى تصم القرن العشرين بالفوضى والعار. وإن الشعب المصرى حينما يقاتل معركة الشرف والبقاء ضد قوى الاستعمار، لا يقاتل من أجل نفسه فقط، ولكن يقاتل من أجل السلام فى العالم المتحضر كله.

وقد صحب هذا العدوان الوحشى على الشعب المصرى المسالم حملة من التضليل؛ لخداع الرأى العام العالمى، قام بها المسئولون فى بريطانيا وفرنسا واسرائيل.

ففى يوم ٣١ أكتوبر أعلن المستر ايدن – رئيس وزراء بريطانيا – أن غرض فرنسا وبريطانيا هو فصل القوات المتحاربة عن بعضها، وحماية قنال السويس.

وكان من الغريب أن تفصل القوات المتحاربة بمهاجمة الدولة المعتدى عليها، واحتلال جزء من أراضيها؛ الأمر الذى كشفه الرأى العام العالمى.

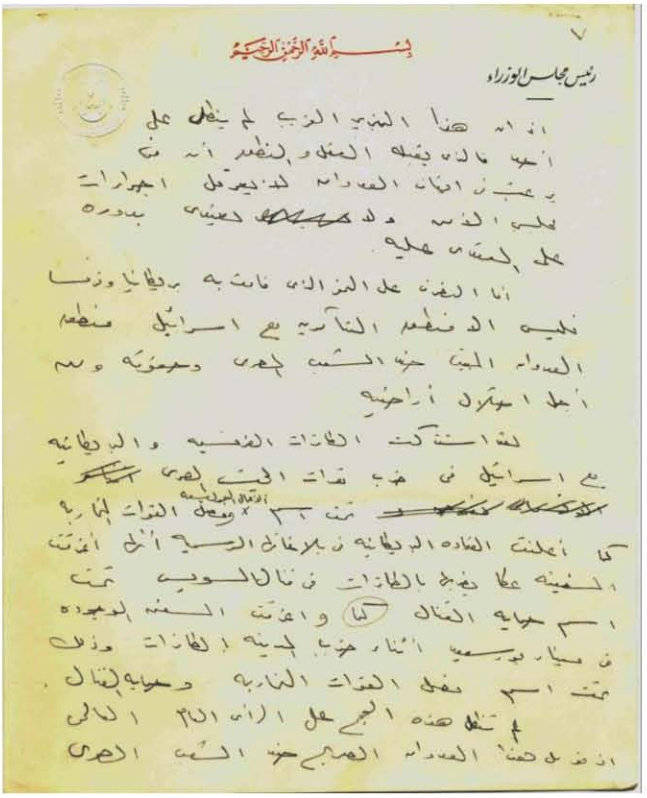

إذ أن هذا التبرير الغريب لم ينطل على أحد، فالذى يقبله العقل والمنطق، أن من يرغب فى ايقاف العدوان لا يعرقل إجراءات مجلس الأمن، ولا يعتدى بدوره على المعتدى عليه.

أما التصرف على النحو الذى قامت به بريطانيا وفرنسا، فليس الا منطق المتآمرين مع إسرائيل؛ منطق العدوان المبيت ضد الشعب المصرى وحقوقه، ومن أجل احتلال أراضيه.

لقد اشتركت الطائرات الفرنسية والبريطانية مع اسرائيل فى ضرب قوات الجيش المصرى، تحت اسم الأعمال البوليسية وفصل القوات المتحاربة. كما أعلنت القيادة البريطانية فى بلاغاتها الرسمية أنها أغرقت السفينة عكا؛ بضربها بالطائرات فى قنال السويس، تحت اسم حماية القنال. كما وأغرقت السفن الموجودة فى ميناء بورسعيد أثناء ضرب المدينة بالطائرات، وذلك تحت اسم فصل القوات المتحاربة وحماية القنال.

لم تنطل هذه الحجج على الرأى العام العالمى؛ اذ قوبل هذا العدوان الصريح ضد الشعب المصرى

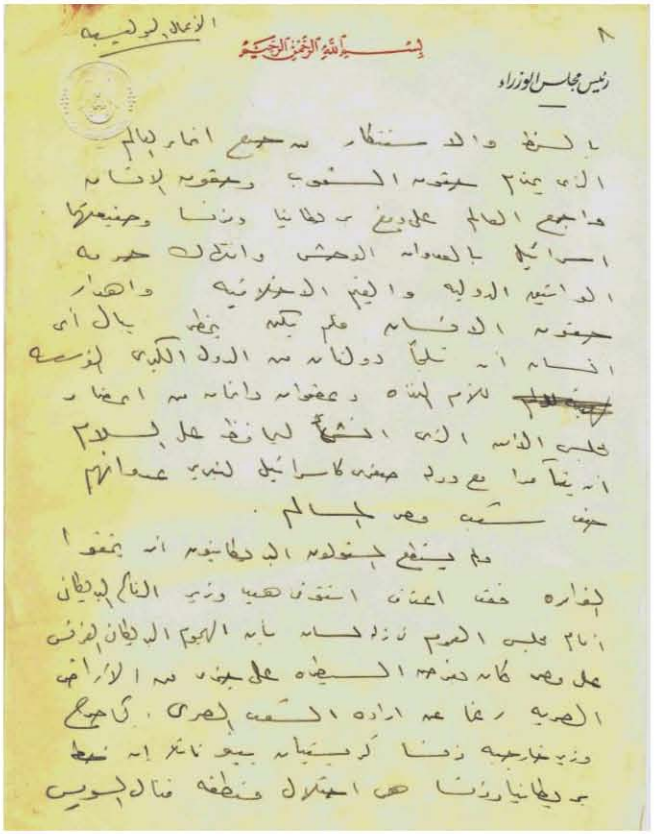

الأعمال البوليسية

بالسخط والاستنكار من جميع أنحاء العالم، الذى يحترم حقوق الشعوب وحقوق الانسان. وأجمع العالم على دمغ بريطانيا وفرنسا وصنيعتهما اسرائيل بالعدوان الوحشى، وانتهاك حرمة المواثيق الدولية والقيم الأخلاقية، واهدار حقوق الانسان، فلم يكن يخطر ببال أى انسان أن تلجأ دولتان من الدول الكبرى، المؤسسة للأمم المتحدة، وعضوان دائمان من أعضاء مجلس الأمن الذى أنشئ ليحافظ على السلام؛ أن يتآمرا مع دولة صغرى كاسرائيل لتبرير عدوانهم ضد شعب مصر المسالم.

ولم يستطع المسئولون البريطانيون أن يخفوا المؤامرة؛ فقد اعترف أنتونى هيد – وزير الدفاع البريطانى – أمام مجلس العموم، فى زلة لسان؛ بأن الهجوم البريطانى الفرنسى على مصر كان بغرض السيطرة على جزء من الأراضى المصرية، رغما عن ارادة الشعب المصرى. كما صرح وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو قائلا: إن خطة بريطانيا وفرنسا هى احتلال منطقة قنال السويس.

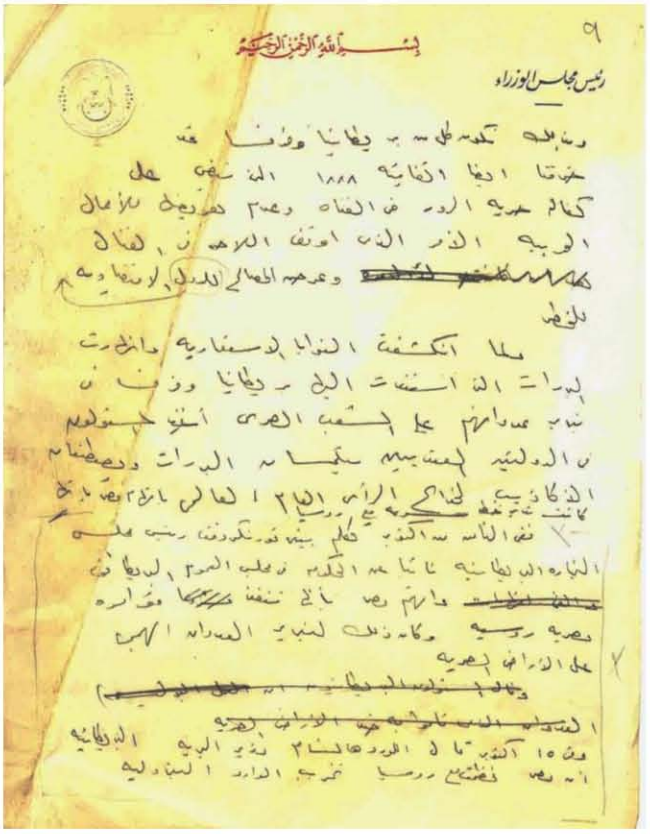

وبذلك تكون كل من بريطانيا وفرنسا قد خرقتا أيضا اتفاقية ١٨٨٨، التى تنص على كفالة حرية المرور فى القناة، وعدم تعريضها للأعمال الحربية؛ الأمر الذى أوقف الملاحة فى القنال، وعرض المصالح الاقتصادية للدول للخطر.

ولما انكشفت النوايا الاستعمارية، وانهارت المبررات التى استندت اليها بريطانيا وفرنسا فى تبرير عدوانهما على الشعب المصرى، أخذ المسئولون فى الدولتين المعتديتين يتلمسان المبررات، ويصطنعان الأكاذيب لخداع الرأى العام العالمى؛ باتهام مصر بأنها كانت تدبر خطة سرية مع روسيا.

ففى الثامن من أكتوبر تكلم بيتر ثورنكروفت – رئيس مجلس التجارة البريطانية – نائبا عن الحكومة فى مجلس العموم البريطانى، واتهم مصر بأنها تنفذ مؤامرة مصرية روسية؛ وكان ذلك لتبرير العدوان الهمجى على الأراضى المصرية.

وفى ١٥ أكتوبر قال اللورد هالشام – وزير البحرية البريطانية – إن مصر نظمت مع روسيا تخريب الموارد البترولية.

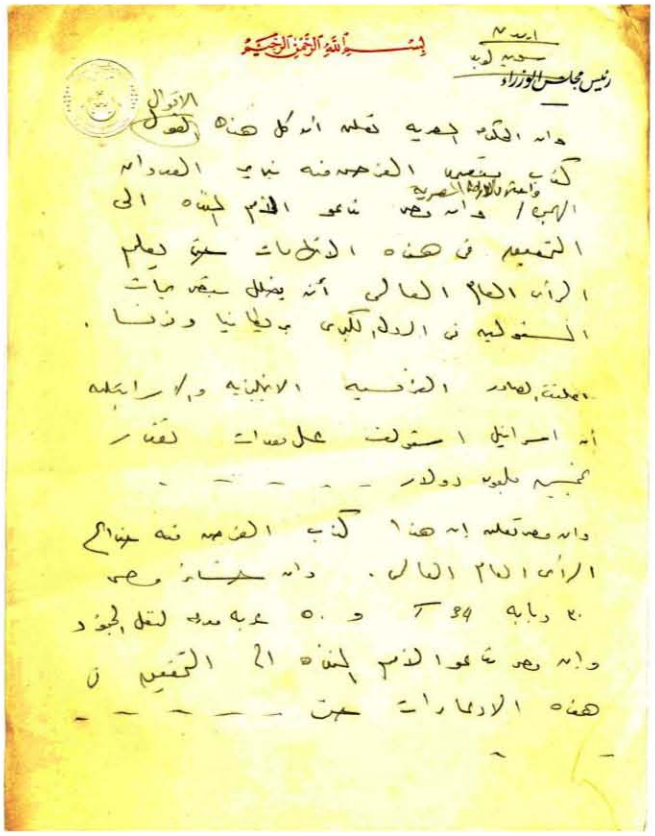

ايدن

سلوين لويد

وإن الحكومة المصرية تعلن أن كل هذه الأقوال كذب متعمد؛ الغرض منه تبرير العدوان الهمجى، واحتلال الأراضى المصرية. وإن مصر تدعو الأمم المتحدة الى التحقيق فى هذه الاتهامات؛ حتى يعلم الرأى العام العالمى أنه يضلل بتصريحات المسئولين فى الدول الكبرى؛ بريطانيا وفرنسا.

أعلنت المصادر الفرنسية الانجليزية والإسرائيلية أن إسرائيل استولت على معدات تقدر بخمسين مليون دولار.

وإن مصر تعلن أن هذا كذب؛ الغرض منه خداع الرأى العام العالمى، وأن خسائر مصر ٣٠ دبابة T34، و٥٠ عربة مدرعة لنقل الجنود. وإن مصر تدعو الأمم المتحدة الى التحقيق فى هذه الادعاءات.